نقلاً عن وكالات الأنباء: اتحاد عمال السيارات الأميركي والمدعوم من إدارته يدعو لمهاجمة وكلاء «تويوتا» في سوق الولايات المتحدة

تأكيدا لما حدث لـ «تويوتا» في السوق الأميركية انه ليس سوى لعبة سياسية تستمر الحملة لتأخذ منحى جديدا يقع تحت ضغط من اتحاد عمال السيارات (UAW) الذي يوفر ميزانية دعم ضخمة للحزب الديموقراطي.

ويبدو أن الاتحاد، ونقلا عن وكالات الانباء، لا يريد أن يتوقف عند الضغط السياسي الحكومي، وها هو بوب كنج الرئيس الجديد للاتحاد يطالب الرابطة الأميركية لوكلاء السيارات العالمية (AIADA) بتنظيم عمليات إضراب عشوائية أمام وكلاء سيارات تويوتا في السوق الأميركية.

ورد رئيس AIADA كودي لاسك بالرفض القاطع على طلب كنج واصفا تعليقاته بـ «الفوضوية» وقال ان مهاجمته لأصحاب الأعمال الصغيرة هي سياسة ينتهجها من أجل زيادة أعداد أعضاء اتحاد العمال الآخذة بالتناقص.

وفي خطابه تنصيبه كرئيس لاتحاد عمال السيارات اتهم كنج «تويوتا» بالتعمد لاغلاق مصنع NUMMI في فيرمونت بولاية كاليفورنيا بسبب عضوية عمال المصنع بالاتحاد، وقال «سندق تويوتا حتى تعترف بحق عمالها في الانضمام إلى الاتحاد». وفي رده على كنج، قال لاسك انه يجب على اتحاد العمال أن يبحث عن طرق أخرى لضم المزيد من العمال إليه بدلا من تهديد أعمال «تويوتا» عبر الاختيار العشوائي للإضراب أمام وكلاء «تويوتا». وأضاف لاسك «خطوط الإضراب ستضر فقط بالوكيل وموظفيه والمجتمع المحيط الذي يخدمه، والهجوم على صناعة مبيعات التجزئة للسيارات في أميركا تؤكد مدى ابتعاد اتحاد عمال السيارات عن أرض الواقع». واللافت أن مصنع NUMMI كان شراكة بالتناصف بين «جنرال موتورز» و«تويوتا»، ولكن «جنرال موتورز» انسحبت فجأة خلال عمليات إعادة هيكلتها التي قادتها حكومة أوباما العام الماضي. وفيما حظيت «جنرال موتورز» بحماية محكمة الإفلاس أمام مطالبات عمال المصنع، واجهت «تويوتا» الأزمة لوحدها وكأنها المالك الوحيد للمصنع. الجدير بالذكر أن مصنع NUMMI هو الوحيد الذي تمتلكه تويوتا وكان يعمل به عمال ينتمون لاتحاد العمال، في حين أن كل مصانعها ومصانع الشركات الأخرى غير الأميركية في الولايات المتحدة يعمل بها عمال يرفضون الانضمام لاتحاد عمال السيارات. وقد حاول «الاتحاد» في أكثر من مناسبة تنظيم استفتاءات بين عمال مصانع الأجنبية بهدف ضمهم إليه، ولكن العمال أنفسهم رفضوا ذلك آخذين في الاعتبار تدخلات «الاتحاد» في طرق عمل المصانع وبطريقة سلبية وقد كان ذلك من أحد أسباب انهيار «جنرال موتورز» و«كرايسلر». وانتقد كنج رئيس تويوتا الجديد أكيو تويودا، ووصفه بأنه «مناهض للاتحاد» عبر قراره بإغلاق مصنع NUMMI الذي ينضوي عماله تحت راية الاتحاد، وقراره الأخير بإعادة العمل في تشييد مصنع جديد بمدينة بلو سبرينغز في المسيسيبي وسيعمل به الآلاف من غير أعضاء الاتحاد. وادعى كنج بأن حرب الاتحاد ضد «تويوتا» تهدف إلى منح عمال مصانعها خيار الانضمام للاتحاد، مدعيا أنها هددت العمال بالفصل وبإغلاق المصانع في حال موافقتهم على الانضمام للاتحاد. وخالف كنج عبر هذا التصريح تصريحات المئات من عمال مصانع الشركات غير الأميركية في الولايات المتحدة وليس عمال مصانع تويوتا الذين أعلنوا وبشكل صريح رفضهم القاطع للانضمام إلى الاتحاد. وقال كنج ان زيادة أعداد أعضاء الاتحاد ستمنحه قوة أكبر للتفاوض والحصول على مميزات أكثر للعمال.

كنج: الاتحاد لا يمكن أن يستعيد قوته بالكلام فقط

قال كنج ان الاتحاد يهدف لاستعادة قوته، وهو يرغب في تحقيق الاستفادة القصوى من الدعم غير المحدود من الحزب الديموقراطي وإدارة الرئيس أوباما. واضاف انه يريد أن يكون الاتحاد ممثلا لما بين 70 و80٪ من عمال مصانع السيارات والصناعات الفضائية والقطاعات الزراعية.

وأوضح في خطابه ان الاتحاد يجب أن يدعم جهودا تهدف إلى ضم عمال مصانع تويوتا وهوندا وهيونداي وفولكس واجن وكيا في الولايات المتحدة. كما دعا إلى ضم عمال الشركات الممولة لمكونات السيارات لدعم تلك الشركات في مفاوضاتها مع مصانع السيارات التي تضغط دائما نحو خفض النفقات.

وقال ان الاتحاد لا يمكن أن يستعيد قوته بالكلام فقط.

وبعد خطابه، قاد كنج مظاهرة مع 1000 من أعضاء الاتحاد إلى ضاحية المصارف في ديترويت للتعبير عن رفضه لطريقة أعمال الوول ستريت فيما يخص الإقراض. وهذا أمر أيضا يخص جنرال موتورز التي تجد صعوبة في منافسة تويوتا والمصانع الأخرى في توفير خيارات مجزية للتقسيط.

وتمثل AIADA أكثر من 10,000 وكيل يبيعون 29 ماركة أجنبية في الولايات المتحدة، وقد وصلت مبيعات أعضائها 2,53 مليون سيارة في السوق الأميركية خلال 2009.

من جهة أخرى، فشل السيناتو الجمهوري عن ولاية كاليفورنيا داريل عيسى في الحصول على أصوات كافية تجيز قانون اقترحه يقضي بمنع أي شركة تمتلك فيها الحكومة الأميركية أكثر من 5٪ من العمل مع جماعات ضغط فيدرالية ما لم تحلف الحكومة بأنها لا تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات تلك الشركات.

وقال عيسى ان هدفه من القانون هو منع تكوين جماعات ضغط فيدرالية تساعد تلك الشركات التي تعتمد أصلا على أموال دافعي الضرائب في الحصول على المزيد من الأموال. وكان واضحا أن عيسى يستهدف بشكل مباشر جنرال موتورز وكرايسلر.

وصوت الحزب الديموقراطي بالإجماع ضد مقترح القانون باستثناء سيناتور ديموقراطي واحد، فيما صوت الحزب الجمهوري بالإجماع، وكانت نتيجة التصويت 13 ضده و9 مؤيدون. وادعى الحزب الديموقراطي أن مقترح القانون غير دستوري لأنه ينافي حقوق الحرية الأميركية التي تسمح بتكوين جماعات الضغط على أعضاء الكونغرس.

وكان عيسى قد قاد حملة إعلانية مؤخرا اقترب فيها من اتهام جنرال موتورز بالنصب والاحتيال عندما ادعت أنها سددت القرض الحكومي بالكامل، مشيرا إلى أنها سددته من أموال أخرى حصلت عليها من الحكومة وليس من ريع عملياتها.

في كتابه «تزوج الحكومة»

مبارك: الخصخصة في الكويت حلم لن يرى النور

أعرب مؤلف كتاب «تزوج الحكومة» علي مبارك عن ان الخصخصة هي أحد الأحلام التي «لن تتحول الى حقيقة» نظرا الى الثقافة الكويتية التي لا تسمح بذلك، وأوضح أن مصطلح الثقافة لا يشمل الثقافة الكويتية بشكل عام، ولكن الثقافة التي أعنيها هي الثقافة المهنية والتي نفتقدها في المجتمعات العربية بشكل عام، وأضاف أنه من المؤسف، بالنظر إلى الكويت واقتصادها وتاريخها بداية من اكتشاف النفط إلى الوقت الحاضر، أن «نرى أنه قد مضى وقت طويل في الحديث عن الخصخصة مرارا وتكرارا دون أي صدى على أرض الواقع».

وأكد علي مبارك صعوبة تحقيق توجه البلاد الى تطبيق الخصخصة بسبب الثقافة السائدة لدى الكويتيين بشكل خاص، وتخلو منها المجتمعات العربية بشكل عام، على الرغم من أن الكويتيين أمضوا وقتا طويلا في الحديث عن الخصخصة مرارا وتكرارا دون أي صدى على أرض الواقع.

وأشار إلى ان الخصخصة تعني - على الأقل نظريا - نقل الملكية والسيطرة الكاملة على شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص. إلا إن هذا التعريف ليس مطبقا على أرض الواقع في الكويت، وتساءل: على الرغم من نقل (السيطرة المحدودة) على شركات القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص، فإنه يتعين صياغة جميع اللوائح والنظم الخاصة بالشركة «المخصخصة» والموافقة عليها من قبل الحكومة، فكيف يتحقق مفهوم الخصخصة في ظل هذه السيطرة الحكومية على هذه اللوائح والنظم؟

القطاع الخاص مقابل الحكومي

وأشار إلى ان شركات القطاع الخاص تعاني من القيود التي يفرضها اختصاص الحكومة بوضع اللوائح والنظم غير المدروسة مضيفا: لذلك فعند سؤالي للحكومة عن مدى استفادتنا من خصخصة شركات القطاع العام، فإن الإجابة للأسف: «لا شيء، إننا فقط نخسر الكيانات المهمة ونضعها في أيدي القطاع الخاص دون فائدة، ولفت إلى ان المشكلة الأساسية تكمن في أن الحكومة لا تتيح الفرصة لتطور شركات القطاع الخاص، مضيفا: ليس هذا هو المعنى الحقيقي للخصخصة، وعلاوة على ذلك، فإن القناعة السائدة في الكويت هي العمل لدى الحكومة وليس العمل الخاص وهذا ما قصدته في بداية حديثي عن معنى الثقافة الكويتية.

علي مبارك

وأوضح أن كتابه يهدف إلى شرح دوافع وطرق العمل المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأعرب قائلا: يعد التحالف من الأمور الهامة، وببساطة فإن التحالف يعني «زواجا» وهي علاقة تقوم بين القطاع العام والقطاع الخاص على أساس معرفة الوظائف والمسؤوليات، فماذا يمكننا فعله لضمان استمرار ونجاح هذه العلاقة المطلوبة؟

القطاعان كالزوج والزوجة

وشبه مبارك العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص بعلاقة الزواج بين الزوج والزوجة، موضحا: «دعونا نفترض أن القطاع الخاص هو الزوجة بينما القطاع العام هو الزوج، ففي الواقع سيكون القطاع الخاص (الزوجة) دائما منظما حيث ينتهج أسلوبا أكثر تنظيما في أي موقف، ولديه استراتيجية مخططة جيدا، وفي مقابل ذلك فإنه يحقق مكاسب مادية. أما عن القطاع العام، فإن الفوضى هي السائدة ولا توجد خطط محددة، وإن وجدت فإنها تعاني البطء وعدم التنظيم والبيروقراطية في تنفيذها، لذلك، فهو ممل وسوف يذهب الناس إلى القول إن الخطة أو المشروع ممل أو لا فائدة منه ما يقود إلى إلغاء المشروع في نهاية الأمر مما سيؤدي إلى تعطيل أي تنمية نريد القيام بها للنهوض بمستقبل كويتنا الحبيبة».

وأوضح أنه في حال استمرت الحكومة في وضع لوائح ونظم شركات القطاع الخاص التي تكون في منظومة قانون الخصخصة، فإن خطة الخصخصة لن تتحرك يوما من مكانها.

القطاع الخاص والاستقلالية

وأعرب مبارك عن ان شركات القطاع الخاص يجب أن تحظى باستقلالية كاملة من أجل تقديم خدمات ومنتجات تتمتع بالجودة، مضيفا: ان العولمة قطار سريع يجب اللحاق به في هذه اللحظة.

وأشار مبارك إلى ضرورة الإقلاع عن الأسلوب السلبي الذي تتبعه الحكومة تجاه القطاع الخاص موصيا أن يعمل القطاع العام والخاص معا مستندين إلى نقاط القوة لدى كل منهما، وأن يتعلما من نقاط الضعف، وأن يتعرفا على ثقافتهما وتحديد الخطط الاستراتيجية للوصول إلى الهدف المشترك وهو تنمية هذا البلد، وفي ضوء الشراكة بين القطاع الخاص الذي يتمتع بالسرعة والاعتمادية والقطاع الحكومي الذي يمتلك السلطة والموارد يمكن الوصول إلى نتائج مرضية للغاية.

وشجع على استبدال كسل بعض الموظفين الحكوميين بدأب ونظام موظفي القطاع الخاص من أجل تحقيق بيئة مفعمة بالنشاط والحيوية يمكن من خلالها تقديم خدمات ومنتجات تحظى برضا العملاء وإن كنا نتكلم عن تنمية اقتصاد دولتنا الحبيبة الكويت.